دراسة حول تحسين أنشطة الصيد البحري

معـطيـات عـامة

تـاريــخ الإصـدار: سبتمبر 2014

هيــكل التنفيذ: ديوان تنمية الجنوب بالتعاون مع خبراء فـي إطـار مـشـروع التونسي الايطالي " تدعيم قدرات الديوان في مجال تدخلاته لفائدة المؤسسات الصغرى و المتوسطة" (المرحلة الثانية 2011-2014)

الهـيكل المستـفيد: ديوان تنمية الجنوب ومختلف الفاعلين الجهويين

طبيـعة الوثيـقة:

دراسة استراتيجية	
دراسة قطاعية	✓
بحث	
وثيقة عمل / تقرير	

أهّـم المجـالات التـي تطـرقت إليـها الدراسة:

- تحليل قطاع الصيد البحري في ولايتي قابس ومدينين
- واستراتيجيات التدخل الوطنية والدولية لاهتمامات قطاع الصيد البحري

الملّـخـص:

- **عنـاصر التشخيـص :**

1. البيانات الديمغرافية؛
2 – المؤشرات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لولايتي قابس ومدينين؛
3 – الأنشطة الاقتصادية غير الصيد البحري؛
4 – أنشطة الصيد البحري في منطقة الدراسة؛
5 – الاستراتيجيات المختلفة للتدخلات الوطنية والدولية إزاء اهتمامات قطاع صيد البحري؛
6 – المسح الميداني وتحليل النتائج؛

7 – الاهتمامات الرئيسية للسكان الناشطين في قطاع صيد البحري؛

8 – التحديات الرئيسية في وضع خطة عمل للصيد المستدام.

- **أهّـم الإستـنتاجـات:**

تتمحور نتائج هذا التشخيص حول ثلاثة أبعاد اجتماعية – اقتصادية، بيئية، والحوكمة:

✓ البعد الاجتماعي –الاقتصادي:

هو البعد الأكثر أهمية إذا كان تأثير هذه المبادرة قابلا للقيس مباشرة على مجتمعات الصيادين.

✓ البعد البيئي:

هذا البعد مهم نظرا لما شهدته موارد الصيد الساحلي، من تأثير سلبي للوحدات الصناعية (المجمع الكيميائية في قابس ...) والصيد العشوائي لعقود من الزمن.

✓ البعد المتعلق بالحوكمة:

أهمية البعد المتعلق بالحوكمة، سواء من خلال الصعوبات التي تنتج عن التخلي عنه أو عن طريق التقدم الذي أحرزه عند اخذه بعين الاعتبار.

التوصيـات:

- تتجلى الإجراءات ذات الأولوية بالنسبة للبعد البيئي من خلال تطبيق سياسة صارمة لحماية ومراقبة الموارد بما في ذلك إجراء إصلاح شامل لخطط التصرف والمراقبة الراهنة؛
- أولوية إدراج هذه الإجراءات في استراتيجيات التنمية والمخططات السنوية، لكل مبادرة تنموية لضمان استدامتها؛
- يجب أن يتماشى كل نشاط مقترح مع التوجهات الاستراتيجية وبما يتوافق مع المشاريع الوطنية والدولية الأخرى؛
- فيما يخص البعد المتعلق بالحوكمة يجب الاخذ بعين الاعتبار الديناميكية الجديدة لقطاع الصيد البحري بعد التوجه نحو اللاّمركزية واخذ القرار على الصعيد المحلي.
- يجب ترسيخ الهياكل المهنية المحلية بطريقة فاعلة بالقرب من الفئات المستهدفة (الصيادين) و دعم قدراتها من خلال إشراك سلطة الاشراف المتمثلة في المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية؛
- تمكين الإدارات والمؤسسات المحلية من تلبية احتياجات القطاع بشكل أفضل وبطريقة أسرع وأكثر نجاعة.